العدد (1506) السنة السادسة - الأربعاء (13) أيــار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

قصة مشاريع السكن

عبد الزهرة المنشداوي

تحدثنا بمناسبات عديدة حول مشكلة السكن والاسكان في العراق ولا زال هناك المزيد لمستزيد في هذا الجانب الحيوي والمهم في حياة المواطن.جمعتني الصدف مع البعض من المعاصرين للتحولات التي شهدها العراق والذين راحوا يقبلون الوضع و يشيرون الى ما انجز وما لم ينجز من المشاريع التي يحتاجها المواطن ويعاني من عدم تفعيلها او مدى الجدية في تنفيذها.

احدهم لفت انتباهي بالقول الان تؤخذ مدينة من مثل مدينة الصدر على انها نموذج مترد للحالة السكانية بسبب كثافتها وصغر المساحة التي شيد المواطن داره عليها والمحسوبة ب١٤٤ مترا مربعا. بعد قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ كانت نفوس العراق برمته لا تزيد على السبعة ملايين، ومع ذلك كانت هناك ازمة سكن تمثلت بهجرة العوائل الفلاحية من الجنوب نحو العاصمة لتسكن مناطق حولها، تمثلت بمنطقة الشاكرية، والمجزرة،والعاصمة، ومناطق اخرى وكان الحال لايسر اذ ان العائلة كانت تأوي الى (صريفة) من الطين تتخذ للمنام واستقبال الضيوف وللطبخ وحتى للاستحمام. وكان الحال مزريا الى حدود بعيدة فما كان على الثورة غير ايجاد الحلول الناجعة لحل ازمة هؤلاء المواطنين، ومنذ وقت مبكر عمدت الى بناء المشاريع الاسكانية فاقامت مجمعات سكنية للمواطنين في مدينة الحرية وفي (الطوبجي) وفي (الاسكان) وفي (حي العامل) و مناطق ومحافظات اخرى.

مدينة الصدر اقيمت باسم (الثورة) حينها، كانت مشروعا اسكانيا ناضجا ومعبرا عن حاجة فعلية للعوائل من سكنة الصرائف الذين داهمتهم الامراض والحاجة الى مياه الشرب، او قل الى ادنى متطلبات الحياة التي يمكن ان تعاش.

لذلك قامت ثورة تموز بقيادة (الزعيم عبد الكريم قاسم) بتوزيع القطع السكنية على اصحاب الصرائف في المناطق التي ذكرناها. المواطن من سكنة الصرائف كان بامكانه الحصول على اكثر من قطعة ارض وحسب حاجة العائلة لكن الذي حدث ان الذي عاش مع عائلته داخل (صريفة) ضيقة وجد نفسه امام مساحة من الارض لم تخطر له على بال، فاني له بناء مساحة ١٤٤ مترا مربعاً ليشغلها بكاملها. كانت المسألة من الصعوبة بمكان بالنسبة اليه وجد الفضاء الذي يحيط به واسعا!،فعمد الكثير منهم الى التخلي عن قطعة اضافية كانت مسجلة باسم احد افراد عائلته تبرعا او بيعا بدنانير قليلة لايتجاوز عدها اصابع اليد الواحدة. هذا مع العلم ان المدينة أعدت لاستقبال ٦٠٠ الف عائلة لاغير. وكانت هناك مساحات شاسعة بقيت دون ان تجد من يشغلها!!

الذي حدث(ولا زال الكلام للمتحدث) مرت على المدينة حقبة من الزمن تقدر بستة واربعين عاما. تعاقبت اجيال وانشطرت عوائل وخصوبة العائلة العراقية لا جدال عليها، فعادت مساحة قطعة الارض اقل من ان تستوعب ماكانت تستوعبه (الصريفة) انذاك، والسبب ان الحكومات التي تعاقبت بعد ثورة تموز لم تعط جانب السكن والاسكان الاهتمام الكافي باستثناء قيام جمعيات اسكانية بتوزيع قطع أراض على اعضائها في الاعوام التي تلت عام ١٩٦٣وكلنا يعلم ماًحدث بعد ذلك وما الت اليه الحالة السياسية والاقتصادية بعد استلام زمرة صدام الحكم. وصارت الارض لفئات بعينها او توزع لا عن حاجة بقدر ما توزع لاعتبارات شخصية وهكذا وجد المواطن مشكلة السكن تتفاقم وتتراكم يوما بعد اخر، الى ان وصلت الى ما وصلت اليه.وليس ثمة امل باحتوائها سوى الحديث عن الاستثمار والمستثمر ونعلم تمام العلم بأن تجربة بناء العقارات من قبل مستثمرين وشركات باءت بنتائج وخيمة اخر الامر في دولة تعد على رأس الهرم في كل الامكانيات العلمية والاقتصادية. وها نحن نعد العدة لاستعادة تجربة سببت ازمة عالمية! لايمكن ذلك على الدولة ان تتبنى هذا القطاع ولا تتركه لغيرها وتتذكر ان حكومة عبد الكريم قاسم انجزت مشاريع اسكانية مالم تنجزه حكومات متتالية في مايزيد على اربعة وعقود ونصف العقد.

> مرت على المدينة حقبة من الزمن تقدر بستة واربعين عاما. تعاقبت اجيال وانشطرت عوائل وخصوبة العائلة العراقية لا جدال عليها، فعادت مساحة قطعة الارض اقل من ان تستوعب ماكانت تستوعبه (الصريفة) انذاك، والسبب ان الحكومات التي تعاقبت بعد ثورة تموز لم تعط جانب السكن والاسكان الاهتمام الكافي باستثناء قيام جمعيات اسكانية بتوزيع قطع أراض على اعضائها في الاعوام التي تلت عام ١٩٦٣

قضية ومسؤول

متعهدون للتسول وحكاياتهم

بغداد / كريم الحمداني

يكاد لايخلو شارع او تقاطع او سوق من المتسولين في بغداد، والمحافظات، وهم في ازدياد مستمر حتى غدت الظاهرة لافتة للعيان. المتسولون يمارسون هذه المهنة القديمة الجديدة من خلال استخدام الاطفال وصنع العاهات واستعراض الجروح والكسور بصورة مثيرة لكسب عطف المواطن. عن الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من هذه الممارسة التقينا (علي مرشد سلوم) مقرر اللجنة المركزية للحد من ظاهرة التسول في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي اجابنا عن الاسئلة المتعلقة بعمل هذه اللجنة قائلا : ظاهرة التسول ظاهرة سلبية غير حضارية، و تجدها حتى في الدول المتقدمة مع اختلاف الطريقة المتبعة في كسب عطف المواطنين وفق اساليب متعددة. الامر الخطير فيها عندما يتخذها البعض مهنة سريعة الكسب دون بذل أي مجهود. ولانتشار هذه الظاهرة في العراق في السنوات الاخيرة، تم تشكيل لجنة حكومية مركزية بأمر ديواني برئاسة وزارة العمل وممثلين عن وزارات الدفاع، والداخلية، والامن الوطني،والصحة، وحقوق الانسان، والدولة لشؤون المحافظات، ومجلس محافظة بغداد. وكل هذه الجهات مسؤولة عن تنفيذ الحملة، التي بدأت في بغداد هذا العام، ومن اهدافها الحد وتقليص هذه الظاهرة بالقدر الممكن، مشيرا الى ان واجبات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي تقديم الخدمات لهؤلاء المتسولين ممن ليس لديهم دخل واسكانهم في وحداتها الايوائية اذا كانوا كبارا في دور المسنين. والاطفال في دور الايتام وتقديم حياة كريمة لهم، وامكانية شمولهم باعانة شبكة الحماية الاجتماعية.

× وماذا عن الدور التي تقدم خدماتها؟

– عدد الدور التي تقدم خدماتها لكبار السن التي من الممكن ان يقصدها المتسولون من هذه الفئة وتقدم خدماتها لهم بعيدا عن مخاطر التشرد والتسول هي ستة دور في بغداد، وبعض المحافظات، اضافة الى (١٩) دارا تستقبل الاطفال فاقدي الرعاية الاسرية من الجنسين اذ تقدم الخدمات التعليمية والتربوية والاجتماعية فضلا عن الخدمات الايوائية، وتتضمن الطعام والملبس والعلاج تحت اشراف متخصصين.

× وما هي الاساليب التي يتبعها المتسولون؟

– منهم من يتصنع الاعاقة وكذلك استغلال الاطفال في كسب عطف المواطنين ووصل الحد بهم الى تأجير الاطفال. احدى المتسولات اعترفت بأنها استأجرت الطفل الذي معها بثلاثة الاف دينار يوميا. وفي احدى جولاتنا في الشارع كان احد المتسولين يستخدم الكرسي الطبي على اعتباره مشلولا، وما ان شاهد افراد الشرطة حتى فر هاربا. وفي احدى المقابلات مع هؤلاء المحتالين اعترف احدهم انه يحصل في الساعة الواحدة على اكثر من (٢٥) الف دينار من خلال اتباعه لهذه الاساليب في تضليل المواطن وكسب عطفه. مثال اخر: راجعت شبكة الحماية الاجتماعية احدى النساء المتسولات ومعها اطفال من سكنة (أبو غريب) وكانت تمارس التسول في منطقة العلاوي، وقالت انها تصرف يوميا اجور نقل (٢٠) الف دينار ذهابا وايابا فضلا عن المصاريف الاخرى هي والاطفال بحدود (١٥) الف دينار يصبح مجموع ماتصرفه يوميا (٣٥) الف دينار فكم ياترى تحصل يوميا عن طريق التسول؟!

× من اللافت للنظر ان بعض النسوة يتمتعن بوسامة واضحة يمارسن التسول في الشارع؟

– هؤلاء هن ممن اتخذن التسول كمنهة يقف وراءهن متعهدون ومرافقون غير منظورين في الشارع. ويمكن ان يتم استغلالهن بأمور غير اخلاقية. هذا جانب والجانب الاخر انه عندما تلقي الشرطة القبض على الاطفال المشردين ويمارسون التسول في الشارع يدعون انهم ايتام ليس لديهم معيل. ولكن سرعان مايراجع اباؤهم الشرطة ويطالبون اخراجهم بعد تقديم التعهد بعدم العودة. وهذا ماوجدناه في محافظة كربلاء. احدى الارامل لديها اطفال وجدت تتسول بذريعة توفير لقمة العيش لاطفالها وعندما طلبنا منها المستمسكات للحصول على اعانة الشبكة رفضت. وبعضهم يتقاضى الاعانة ولكنه مستمر بالتسول لعدم كفايتها.

× وما هو عمل الجهات المساندة في الحملة؟

– في حملة الحد من التسول نتوخى ان تكون تحت غطاء قانوني فكل جهة تعمل وفق مامخطط لها، لانه لايجوز حجز أي متسول الا بعد عرضه على القاضي الذي هو يقرر الحجز او الخروج بعد تعهد خطي او كفالة ضامنة بعدم العودة الى التسول. اذ صادف ان وجدت شرطة كربلاء بحوزة احدى المتسولات عند القاء القبض عليها مبلغ مليون ومئة الف دينار سجلت كأمانة تستردها عند خروجها.

× هل القانون العراقي فيه مواد تمنع التسول؟

– نعم حيث جاء في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على شهر كل شخص اتم الثامنة عشرة وكان له مورد مشروع يتعيش منه، او كان يستطيع بعمله الحصول على المورد وجد متسولا في الطريق العام او في المحلات العامة. وتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر اذا تصنع المتسول الاصابة بجرح او عاهة او الح في الاستجداء. واذا كان مرتكب هذه الافعال لم يتم الثامنة عشرة من عمره تطبق بشأنه مسؤولية الاحداث في حالة ارتكاب مخالفة ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المتسول بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة، ان تأمر بايداعه مدة لاتزيد على سنة في دار التشغيل ان كان قادرا على العمل، او ايداعه ملجأ او دارا للعجزة او مؤسسة خيرية معترفا بها اذا كان عاجزا عن العمل ولامال لديه يقتات منه. ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لاتزيد على خمسين دينارا او بأحدى هاتين العقوبتين كل من اغرى شخصا لم يتم الثامنة عشرة من عمره على التسول وتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على ستة اشهر والغرامة التي لاتزيد على المئة دينار او احدى هاتين العقوبتين اذا كان الجاني وليا او وصيا او مكلفا برعاية او ملاحظة ذلك الشخص. نصوص القانون تحتاج الى تعديلات خاصة فيما يخص الغرامات المالية التي لاتشكل اليوم أي قيمة تذكر.

شكاوى

هموم البطاقة الذكية

المواطنة المتقاعدة ام رشا تؤكد في الرسالة التي تلقتها هذه الصفحة انها كانت تتسلم راتبها التقاعدي من مصرف الرافدين/ فرع القصر الابيض منذ عدة سنين. وعند تسلمها البطاقة الذكية ومراجعتها ابلغها المصرف المذكور بأن ليس لها راتب لا في المصرف المذكور ولا في اي مصرف اخر. كما ابلغها المصرف بوجوب مراجعة دائرة التقاعد العامة للتثبت من ذلك. وتتساءل هل البطاقة الذكية وجدت لتسهيل امر المتقاعدين ام لاضطرارهم الى مزيد من المتاعب وهم كبار السن؟.

شارع النعيرية بحاجة للاكساء

يقول المواطن ابو ايمن من سكنة حي الخليج العربي/النعيرية/ في بغداد الجديدة في رسالته: شارع النعيرية الرئيسي اصبح من الصعوبة السير فيه بسبب تاكل طبقة الاسفلت، لقدمها حيث تم اكساؤه في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي وكل الاعمال التي اجريت عليه سابقا لاتتعدى اعمال الترقيع وأصبحت لا تفي بالغرض و ازدادت المطبات واشار في رسالته ان مدير عام دائرة بلدية بغداد الجديدة قد وعد في تصريح له نشر في احدى الصحف نهاية العام الماضي ان شارع النعيرية قد وضع ضمن خطة الإعمار لعام ٢٠٠٩ وسيكون اول مشروع ينفذ في بداية السنة. وهانحن نقترب من منتصف العام ومازال الشارع على حاله.

أين الرقابة على الأدوية؟

الملاحظ ان الصيدليات الاهلية تبيع الادوية كما يحلو لها وبالسعر الذي يحدده صاحب الصيدلية، والا مامعنى هذا التفاوت بالسعر لهذا الدواء او ذاك حتى لو كان من ذات الشركة تجد كل صيدلية تبيعه بسعر معين بذريعة انه استيراد النشاط الخاص. والملاحظة الثانية انه من الواضح ان استيرادات المذاخر الخاصة لاتخضع لاي ضوابط حيث يتم الاستيراد من شركات غير رصينة في صناعة الدواء واللجوء الى شركات تقلد الماركات المعروفة على اعتبار لديها امتياز من الشركة الام والسبب رخص الاسعار. وهذا الامر يشمل ايضا بعض الاستيرادات الحكومية للادوية اذا لم يستطع المواطن الحصول على الدواء ماركة حقيقية وانما يستلم التقليد والذي اغلبه لايعمل خاصة الدواء الايراني والاردني المطلوب تفعيل الرقابة والزام تجار الدواء على استيراده من المناشىء الاصلية رحمة بالمرضى.هذا ماجاءت به رسالة المواطن محمد سلمان من بغداد التي بعث بها الينا.

هل لوزارة الصحة سبيل لانقاذها؟

الرسالة التي بعثت بها المواطنة خلود منصور من بغداد منطقة الامين طويلة وتفيض باللوعة والالم والخوف من المستقبل الذي ينتظرها وهي ام لاربعة ابناء ومن عائلة بسيطة تعيش عيشة الكفاف.

الرسالة مطولة والشكوى ممضة، ولكننا نختصرها بالقول بانها راجعت مستشفى ابن الهيثم لطب العيون بسبب ما اعترى عينيها من مرض وعند الكشف واجراء الفحوصات من قبل اللجنة الطبية خرجت بنتيجة انها مصابة بجحوظ شديد في العينين وبحاجة الى عملية طارئة لتخفيف الضغط في محجر العينين. ولايمكن اجراؤها داخل العراق وان قوة البصر لديها جيدة جدا.قبل ان تتفاقم اصابتها وتفقد النور هل لوزارة الصحة من سبيل الى انقاذها؟

غياب واضح لهيئة الحج والعمرة

مئات المواطنين العراقيين الذين يرومون تأدية مناسك العمرة عالقين في سوريا منذ اسابيع بسبب تأخر الطائرات التي تنقلهم الى السعودية.

وقالت المواطنة ام سمير انني دفعت الى المتعهد مبلغ (١٥٠٠) دولار كاجور كاملة ذهابا وايابا وغيرها من المصاريف مع تأكيده اننا لا نبقى في سوريا الابضعة ايام وها نحن عالقون منذ اسبوعين حيث المتعهد اسكننا في شقق وعلينا مصاريف الطعام وكل هذا يتطلب مبالغ اضافية. نطلب تدخل هيئة الحج والعمرة في معالجة موضوع المعتمرين. وبصراحة لم نلمس لها اي دور ويبدو انها انشئت لتسهيل حج وعمرة النواب والمسؤولين وليس المواطنين العاديين.

القافلة الواحدة لاتقل عن خمس سيارات سعة الواحدة منها (٥٠) راكبا يدفع الواحد منهم للمتعهد مبلغ(١٥٠٠) دولار يعني (٣٧٥) الف دولار مجموع خمس سيارات وهذا جعلها تجارة لاتبور. واصبحت مهنة المتعهد مهنة من لامهنة له وتدر ارباحا بالدولار وهنا نتساءل بألم لماذا هذا الاصرار على مطارات دول الجوار وغيرها واغلب مطاراتنا تعمل وتربطنا مع السعودية حدود كانت في يوم من الايام معبرا لمواطني هذه الدول. لماذا لايفتح امام المعتمرين العراقيين افضل من الانتظار في دول الجوار واين هو دور هيئة الحج والعمرة في ذلك؟

قضية للمناقشة

وقت مضاع

عند عصر يوم الجمعة الماضي كانت شوارع العاصمة بغداد من الجهة الشرقية تمني الراكب بالوصول الى بيته بوقت اقل مما كان يستغرقه في بقية الايام.

ولكن ذلك مما لم يتحقق فلقد استغرق وقت الانتظار في نقطة التفتيش المؤدية الى ساحة الحمزة الى ما لاطاقة على احتماله، وكانت السيارات تتقاطر لتتوقف على قمة جسر القناة.

الذي لفت انتباه اصحاب السيارات والركاب ان هناك عسكريا يمسك بيده اليمنى جهازا صغيرا (سونار) ويتخطى به صفوف السيارات دون ان يخرج بنتيجة ويعود ثانية ويضرب الارض بقدميه ويعاود الكرة ولكن السيارات تبقى تنتظر منه اشارة لاجتياز النقطة دون جدوى.

وللحقيقة كان العسكري رغم كونه صغير السن جادا ومتحمسا في عمله ولكن على ما يبدو جهازه يخذله في الفحص. وبقي وقتا طويلا وهو يخضع للتفتيش مرات ومرات، واخر الامر اخرج من جيبه شريطا دوائيا يحوي (اقراصا) لمعالجة ضغط الدم وعندما ابعدها احد الركاب ذكر للاخرين ان مشكلة جهاز التفتيش (السونار) المستخدم من قبل هذه النقاط صيني الصنع. هذا اولا والشيء الاخر انه يعمل بثلاث شرائح فحص شريحة منها للدلالة على المواد التي يدخل البارود في صنعها وتلك التي تدل على وجود مواد كيمياوية واخرى فاتني ان اتذكر دلالتها منه.

مايهم ان راكبا قال معقبا انه في نقطة تفتيش ما، ذاق الامرين بسبب ان جهاز الفحص عندما يمرره العسكري قرب سيارته يؤشر على وجود غير المسموح بحمله! وبقي وقتا طويلا وهو يخضع للتفتيش مرات ومرات، واخر الإمر اخرج من جيبه شريطا دوائيا يحوي (اقراصا) لمعالجة ضغط الدم وعندما ابعدها كان الجهاز يعطي اشارة ايجابية للمرور!

الراكب الذي بدأ الحديث ايد ما تحدث به هذا المواطن وعقب بالقول ان الاجهزة المستخدمة في التفتيش على جانب كبير من الحساسية لوجود الشرائح الالكترونية الثلاث والتي لايفوتها الاشارة للعطر والدواء. وتحدث في هذا الامر حديث المتخصص العارف وتبين فيما بعد انه من العسكريين السابقين المختصين بهذا الجانب.والحل قلنا له نحن الركاب قال :ان يتم البقاء على شريحة واحدة بدل الثلاث عندها يمكن للمواطن المرور باقل وقت ممكن! هذا المواطن ان كان جادا فيما ذكره فالامر يحتاج الى دراسة ذوي الشأن وان لم يكن فالجهاز المستخدم بحاجة الى مستخدم كفوء نال من التدريب والدراية باستخدامه بما لايجعل المواطن يدفع كل هذا الوقت المضاع..مع حاجتنا الى كل جهاز يمكننا من ملاحقة اعداء المواطن والحياة.

بين المواطن والجهات الامنية

سمسرة

لا تزال سمسرة بيع فرص التوظيف في وزاراتنا جارية على قدم وساق وخاصة في وزاراتنا الامنية. ولا نعلم ما هو الدور الذي تقوم به اجهزة المفتش العام واحصائيات الفساد التي تعلن عنها هيئة النزاهة في هذه الدوائر بارقام مهولة.

دورات

الدورات التي تقيمها وزارتا الدفاع والداخلية لتخريج الضباط دائما تمر دون اعلان مناسب عنها يمنح الاخرين الوقت الكافي للتقديم، والسؤال هو هل جيرت لفئة دون غيرها ام ماذا؟

من أجل بغداد أجمل وانظف

بارك السعدون

لانعلم ان كانت بلدية الكرادة مستمرة في تغاضيها عن استغلال منطقة بارك السعدون الاستغلال الامثل لصالح المواطن والذي كان في يوم من الايام من المناطق الجميلة التي يرتادها المواطنون في الاعياد والمناسبات. ولكنها الان في حال يرثى لها بسبب الفوضى، وعدم الاهتمام باعادتها الى سابق عهدها.

طرق

الى متى والفواصل المعدنية المحددة للطرق السريعة والجسور لاتجد من يعني بها ويعيدها الى ما كانت عليه خاصة وانها تغري البعض على التجاوز وارتكاب المخالفات المرورية.

هذه الطرق من المعالم التي لا تخطئها عين الزائر والوافد فلماذا هذا الاهمال؟

بيني وبينكم

لايزال المواطن يمنى بالوعود فيما يخص الخدمات البلدية من تبليط شوارع وتحسين خدمات وما الى ذلك من امور.

وهاهي اعوام والوعود لا زالت وعوداً والاموال المخصصة ليس لنا علم بما أل أليه مصيرها.